S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25926
10 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25127)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، لعنايتكم، رسالة موجهة من صاحب السعادة الدكتور عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، ردا على رسالة وزير خارجية السودان الموجهة الى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25925، المرفق).

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور نبيل العربي
السفير
الممثل الدائم

[الأصل : بالعربية]

المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس
مجلس الأمن من وزير خارجية مصر

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من وزير خارجية السودان والمؤرخة ١٨ أيار/مايو الجاري بشأن مسألة حلايب، وإلحاقا بالرسالتين اللتين وجهتهما إليكم بتاريخ ٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في هذا الصدد، أود أن احيطكم علما بأن رسالة وزير خارجية السودان المشار إليها تدخل في إطار سلسلة الرسائل التي تحاول من خلالها حكومة السودان المساس بسيادة مصر الثابتة على منطقة حلايب، وهي سيادة سبق أن أوضحت أنها ترتكز على أسس قانونية وتاريخية وواقعية.

فكما تعلمون، فإن وفاق ١٨٩٩ قد رسم حدود السودان الشمالية الدولية مع مصر، وأوضح بصورة لا لبس فيها أن أراضي السودان هي تلك الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض. ومن ثم فإن الأساس الذي بنيت عليه سلسلة الرسائل السودانية الموجهة إلى رئاسة المجلس، وهو الادعاء بأن منطقة مثلث حلايب لم تعد أرضا مصرية بل هي أرض سودانية، يرتكز على مفاهيم خاطئة، ولا يتعامل مع التاريخ والحقوق في أطرها الصحيحة التي تضع النقاط فوق حروفها. وأتت هذه الرسائل بادعاءات كشفت في حقيقتها نوايا حكومة السودان في تحويل المهام الإدارية المحدودة التي أوكلت إليها بمقتضى قرارات مصرية إلى احتلال دائم وضم لأراض ثابت تبعيتها لمصر قانونا وتاريخيا.

فلا يمكن النظر بأي حال من الأحوال إلى القرارات الإدارية المصرية الصادرة بالسماح، في بعض المناطق الداخلة ضمن الحدود المصرية الدولية شمال خط العرض ٢٢، للإدارة السودانية ببعض الترتيبات لأغراض التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود الدولية، باعتبارها تعديلا لوفاق ١٩ كانون الثاني/يناير ١٨٩٩ الوثيقة الوحيدة التي رسمت الحدود الدولية المصرية السودانية، بل هي قرارات إدارية بحتة، صدرت لاعتبارات إنسانية. ويقينا أن الاختصاصات الإدارية المحدودة التي خولتها مصر للسودان في المناطق الواقعة شمالي خط العرض ٢٢ هي اختصاصات لا ترقى بحال إلى الدرجة التي تستحق معها صفة أعمال السيادة، ولا تصلح سندا لاكتساب أية حقوق على الإقليم.

وبمناسبة الإدعاءات الواردة في الرسالة السودانية الجديدة الموجهة إليكم، فمن الأهمية التذكير بأن مصر لم تنقطع عن مباشرة السيادة على منطقة حلايب منذ عام ١٨٩٩، إذ على الرغم من التسهيلات الإدارية المشار إليها والممنوحة من جانبنا للسودان في المنطقة، فإن مصر ظلت - وسوف تظل - تباشر عليها سيادتها على نحو مستمر ودون انقطاع. كما حرصت الحكومة المصرية على إثبات احتجاجها في

المناسبات التي حاولت فيها السلطات السودانية التصرف في المنطقة على نحو لا يتفق مع موجبات السيادة المصرية عليها.

إن تواجد قوات حرس الحدود على طول الحدود المصرية أمر طبيعي ومن قبيل ممارسة مصر لسيادتها على أراضيها. وتقتضيه في الآونة الأخيرة دواعي حماية الأمن المصري في مواجهة العناصر الإرهابية التي تزايد نشاطها واختراقها للحدود، الأمر الذي يمكن أن يهدد أمن وسلامة المنطقة. ولم يحدث في أي وقت أن كان هناك وجود مصري على الأراضي السودانية جنوب خط العرض ٢٢ كما تدعي بذلك رسالة وزير خارجية السودان.

ولقد تمادت الرسالة في ادعاءاتها وأشارت إلى ما أطلقت عليه "إجراءات تصعيدية للموقف" في صورة رسائل تحذيرية تلقتها السلطات العسكرية السودانية من السلطات المصرية. وهي ادعاءات لا أساس لها، فحقيقة الأمور تكشف عن حرص مصر على استمرار التشاور بين القيادات العسكرية المصرية والسودانية تجنبا لتصعيد الموقف على الحدود بين البلدين.

وقد بات واضحا أن حكومة السودان تستهدف من خلال سلسلة رسائلها إلى المجلس الإيهام بوجود وضع غير عادي في منطقة الحدود، وتتعمد تشويه الواقع واختلاق أحداث وتهديدات للتغطية على الموقف الداخلي المتدهور في السودان والناتج عن الممارسات القمعية التي يقوم بها النظام السوداني ضد شعب السودان الشقيق، وبالتوازي مع سياسة دعم الإرهاب ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالتعاون مع دوائر مشبوهة، وهو ما لا تقبله مصر التي يعد من أركان سياستها الثابته السعي دائما إلى استتباب السلام والاستقرار في المنطقة على اتساعها.

إن مصر تمارس سيادتها الكاملة وبكل صورها، الأمنية والإدارية، داخل حدودها الدولية شمال خط العرض ٢٢، بما في ذلك في منطقة مثلث حلايب، وانه على الرغم مما حدث ويحدث من تجاوزات سودانية، ووقوفنا على الدوافع السياسية الكامنة وراء إثارة حكومة السودان لمسألة حلايب في هذه الآونة بالذات، إلا أنه سعيا منا إلى تجنب مزيد من تعقيد الموقف، فإننا نعيد تأكيد رغبتنا الجادة في تسوية أي خلاف مع السودان في إطار اللجنة المشتركة المنشأة لهذا الغرض، وفي ظل الأواصر التاريخية والودية التي تربط الشعبين الشقيقين والعلاقات الثنائية بين البلدين، ومراعاة قواعد وأصول حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الحقوق طبقا لما هو قائم من اتفاقات، والتمسك بالالتزامات المترتبة على ما تم من تعهدات.

(توقيع) عمرو موسى
وزير الخارجية

- - - - -